ملف العدد

الشراكة المصرية والبنك الآسيوى للاستثمار

د. نعمة الله عبدالرحمن
مدير التحرير ورئيس قسم البيئة
جريدة الأهرام

الملخص:

انضمت مصر لعضوية البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية لتعزيز الاقتصاد نحو الأخضر وذلك عام 2016 بحافظة استثمارية تصل إلى نحو 3.1 مليار دولار ، حيث ساعدت عضوية مصر فى البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية من تدعيم الشراكات الإقليمية وباعتبار مصر اكبر مساهم افريقى بالبنك، وقد تمكنت مصر من خلال مساهمات البنك من تنفيذ عدد من المشروعات فى البنية التحتية وصلت تكلفتها إلى حوالى 360 مليون دولار تمثلت فى محطة بنبان للطاقة الشمسية ومشروع الصرف الصحى المستدام للعديد من المناطق الريفية بالإضافة إلى خط ائتمان للبنك الأهلى لتوفيق أوضاع بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كذلك ساهم البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية فى تنفيذ مشروعات النقل الأخضر فى مصر مثل مشروع تحويل حوالى 2262 من المركبات إلى استخدام الغاز الطبيعى بدلاً من البنزين لتخفيض الانبعاثات وهو مشروع تنفذه إحدى شركات القطاع الخاص ، وكذلك مشروع إعادة تأهيل خطى مترو أنفاق القاهرة الأول والثانى وخط ترام 1 بالاسكندرية .

ويعتبر انعقاد اجتماع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية فى مصر بمدينة شرم الشيخ فى سبتمبر 2023 ذو دلالات ذات أبعاد متعددة تعنى التطلع إلى افريقيا وبوابتها مصر والذى علقت المنابر الإعلامية الدولية على هذا الحدث باعتباره ذو أثر اقتصادى عميق على مصر وافريقيا والشراكة مع دول آسيا .

Abstract:

Egypt joined the Asian Infrastructure Investment Bank to promote a green economy in 2016, with an investment portfolio amounting to about $1.3 billion. Egypt's membership in the Asian Infrastructure Investment Bank helped strengthen regional partnerships, and as Egypt is the largest African shareholder in the bank, Egypt has been able to Through the Bank's contributions to the implementation of a number of infrastructure projects, the cost of which reached about $360 million, represented by the Benban solar power station and a sustainable sanitation project for many rural areas, in addition to a line of credit to the National Bank to reconcile the conditions of some small and medium enterprises. The Asian Bank also contributed. To invest in infrastructure in implementing green transportation projects in Egypt, such as a project to convert about 2,262 vehicles to using natural gas instead of gasoline to reduce emissions, a project implemented by a private sector company, as well as a project to rehabilitate the first and second Cairo metro lines and the 1st tram line in Alexandria.

The meeting of the Asian Infrastructure Investment Bank in Egypt in Sharm El-Sheikh in September 2023 is considered to have multi-dimensional connotations that mean looking towards Africa and its gateway to Egypt. International media platforms commented on this event as it has a profound economic impact on Egypt, Africa and the partnership with Asian countries.

المقدمة:

تُعد هذه الدراسة إطلالة مبسطة لإبراز المجهودات الوطنية فى التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال عقد شراكات مع مؤسسات التمويل وبنوك التنمية متعددة الأطراف بهدف تحقيق تمويلات ميسرة للمشروعات الاستثمارية الخضراء خاصة فى مجال البنية التحتية لتحقيق تنمية مستدامة تسهم فى خلق فرص عمل وحماية للمقدرات البيولوجية الوطنية ، ويعد إنضمام مصر لعضوية البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية شراكة مستدامة تهدف مصر من خلالها تنفيذ عدد من المشروعات الخضراء باعتبار مصر سوق واعد وبوابة للأسواق الأفريقية بما يحقق شراكات اقليمية وفتح آفاق استثمارية تجلب وفورات اقتصادية لتنمية الاقتصاد ، وهذا ما يؤكد عقد الاجتماع السنوى للبنك فى مصر بمدينة شرم الشيخ فى سبتمبر 2023 والذى حضره الرئيس السيسى ورئيس الوزراء والوزراء المعنيين بالاقتصاد والمالية والتعاون الدولى والبيئة من أجل تنفيذ خطط مصر للتعافى نحو الأخضر.

ويعتبر البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية الذي أنشأته الصين لمساعدة دول العالم النامى لتنفيذ مشروعاتها فى البنية التحتية فى إطار التحول نحو الأخضر ، حيث تركز 50 % من الانشطة التمويلية للبنك لمشروعات حماية المناخ وتتبلور تلك الفكرة فى إنشاء العديد من المشروعات لبلدان آسيا مثل مشروع النقل الحضرى فى بومباى بالهند ومشروع تحسين قدرة المرافق العامة للصمود أمام الكوارث فى تركيا ، أيضاً مشروع توسيع قدرات محطة توليد الكهرباء بتقنية الرياح فى كازاخستان ، وفى المنطقة العربية كان مشروع تعزيز الاستثمارات فى مجال المناخ بالأردن بتمويل وصل إلى 200 مليون دولار .

أهمية الدراسة

دخلت مصر البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال قرار رئيس الجمهورية رقم 156 لسنة 2016 للموافقة على اتفاقية تأسيس البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية والموقعة فى الصين فى يونيو 2015 ، حيث تبع قرار رئيس الجمهورية موافقة

مجلس النواب على القرار فى يونيو 2016 ، ومصر تستهدف من الدخول فى تلك الاتفاقية التمويلية من تعزيز الشراكة الاقليمية وتشجيع الاستثمار العام والخاص لخدمة أغراض التنمية خاصة من أجل تطوير البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية وترسيخ مبادىء الاستثمار فى البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تشييد بنية تحتية ذكية أكثر مرونة .

ونظراً لأن مصر تمتلك القدرة على التحول لأن تصبح مركز لوجيستى اقليمى للنقل والطاقة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، نجد أن البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية قد ساهم فى مشروعات البنية التحتية لمصر بنحو تكلفة وصلت إلى 360 مليون دولار مثل محطة بنبان للطاقة الشمسية ومشروع الصرف الصحى المستدام للمناطق الريفية وخط الائتمان للبنك الأهلى لتوفيق أوضاع بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والحكومة المصرية تدرس العديد من الاستثمارات مع البنك الآسيوى لتنفيذ عدد من المشروعات الخضراء الصديقة للبيئة بجانب تنفيذ بعض المبادرات التى تعظم مجهود الدولة فى مكافحة تغير المناخ .

محاور الدراسة

أولاً: أهمية اجتماع شرم الشيخ

يعتبر اجتماع البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية بمدينة شرم الشيخ فى سبتمبر 2023 حدث له العديد من الدلالات الهامة لمصر باعتباره لأول مرة يُعقد فى افريقيا خاصة أن مصر أكبر مساهم افريقى بالبنك بمحفظة استثمارية تُقدر بنحو 1.3 مليار دولار ، أيضاً من خلال المعرض الذى أُقيم على هامش الاجتماع لعدد من الشركات المصرية والأجنبية ساهم فى فتح آفاق واسعة لتطوير البنية التحتية من خلال حشد للموارد المالية والاستثمارات حيث شارك نحو 3000 خبير مالى فى المناقشات واللقاءات التنسيقية والتحضيرية بين الخبراء وممثلى البنك ، بجانب حضور نحو 106 وزراء مالية ورؤساء بنوك فهو منصة عالمية.

ويُقدر حجم التعاون بين مصر والبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية والذى تجاوز 1.3 مليار دولار من أجل المساهمة فى عدة مشروعات تمثلت فى محطة بنبان للطاقة الشمسية فى اسوان وخط ابوقير وبرنامج النمو الشامل من أجل التنمية المستدامة ، بالإضافة إلى التعاون فى إصدار سندات "الباندا" بهدف إقامة مشروعات اجتماعية وصديقة للبيئة ، وتتطلع مصر إلى توسيع أنشطتها مع البنك للاستفادة من خبراته وقدراته لحشد الموارد المالية بهدف الاستثمار فى القطاعات ذات الأولوية الوطنية بما يحقق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة ، ويعتبر لقاء شرم الشيخ للاجتماع السنوى للبنك تسليط للضوء على أهمية التضامن العالمى بهدف تحقيق شراكات قارية وتوفير التمويلات التنموية منخفضة التكلفة لدعم الاقتصادات الناشئة وتحفيز القطاع الخاص لقيادة التعافى الأخضر .

ومصر هى الجسر الذى يربط بين آسيا وافريقيا وتتطلع كثير من الدول الأفريقية إلى خلق شراكات ، وعلقت كثير من أجهزة الإعلام العالمية مُشيدة بإقامة مثل هذا الاجتماع فى مصر فنجد وكالة الأنباء الصينية "شينخوا" أشارت إلى أنها اعتبرت هذا الاجتماع بداية لدعم الاستثمارات فى البنية التحتية لقارة افريقيا ، وكذلك موقعى "شبكة الصين" و "جنوب الصين الصباحية" أشارتا إلى دور هذا الاجتماع فى تعزيز جهود مصر لخلق تمويلات ميسرة لتحقيق مشروعات استثمارية ناجحة ، على حين كانت وكالات الأنباء الأفريقية ركزت على فرص خلق مجالات للتنمية فى البنية التحتية فى قطاعات الطاقة النظيفة والنقل ودعم التحول نحو الأخضر ، كذلك أكدت رويترز أن مصر تسعى لعقد مزيد من الشراكات الإنمائية والثنائية عبر الحدود لتشمل آفاق أوسع لقطاعات تعطيها أولوية فى اقتصادها خاصة وأن مصر لديها موقع جغرافى استراتيجى يساعدها فى تحقيق ترابط قارى بين قارات العالم القديم (آسيا وافريقيا واوروبا) مع توفير تمويلات مبتكرة للحد من فجوة التمويلات المالية فى افريقيا والشرق الأوسط .

تسعى السياسة الاقتصادية للدولة المصرية إلى تحسين دور القطاع الخاص فى عملية التنميةباعتباره يُعد من محاور التعافى الاقتصادى والنمو المستدام بما

يعزز قدرة التعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية المترتبة على الأزمات الجيوسياسية ، وقد أوضح الدكتور محمد معيط وزير المالية فى كلمته فى الاجتماع السنوى للبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية والذى عقد فى سبتمبر 2023 بمدينة شرم الشيخ أن مصر حريصة على المضى قدماً نحو الإصلاح الهيكلى لتحسين مناخ الأعمال وجذب المستثمرين فى كافة القطاعات وتعبئة التمويلات وعقد شراكات تنموية متعددة الأطراف لتعظيم الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية وأن محافظ مصر لدى البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية قد تبنت العديد من الإجراءات الداعمة والمحفزة لمناخ الأعمال مثل توفير الحوافز الضريبية والجمركية بالإضافة إلى تنفيذ برنامج الطروحات والرخصة الذهبية وإطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة والتى تضمن الحياد التنافسى وتكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص ، واعتبر معيط أن تلك السياسات ساهمت فى مضاعفة دور القطاع الخاص بنحو 65% بما يساعد على خلق فرص عمل جديدة وإيجاد حلول مبتكرة تعزز من توطين الصناعات الخضراء، وقد ركز معيط على إبراز الاستراتيجية الوطنية لتطوير صناعة السيارات الكهربائية على المدى المتوسط لتعزيز التحول للنقل النظيف بما يجعل مصر بوابة رئيسية لأسواق السيارات فى افريقيا ويرسخ لإنشاء علاقات تجارية واستثمارية.

وقالت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولى أن مصر من خلال رئاستها لمؤتمر المناخ كوب 27 حشدت الجهود نحو العمل المناخى واطلقت مبادرتين لدفع جهود تمويل قطاعى التخفيف والتكيف تمثلت فى مبادرة "دليل شرم الشيخ للتمويل العادل" والذى يقدم حلول ومبادىء عملية من أجل سد فجوة التمويلات المناخية وتعزيز قابلية الاستثمار فى المشروعات المناخية .

أما المبادرة الثانية كانت برنامج "نوفى" والذى يهدف إلى الربط بين مشروعات الطاقة والمياه والغذاء من خلال 9 مشروعات فى مجال التخفيف والتكيف بواسطة التمويلات التنموية الميسرة ومبادلة الديون والدعم الفنى من خلال التعاون مع شركاء التنمية متعددى الأطراف وثنائى الأطراف وركزت الدكتورة رانيا المشاط فى كلمتها على أهمية التعاون فى الاستثمار فى الطبيعة

مشيرة إلى مشروع مصر لزراعة أشجار المانجروف على ساحل البحر الأحمر لمواجهة التغيرات المناخية وهى مساهمات من منظمات المجتمع المدنى غير الهادفة للربح.

ويعد الاستثمار فى البنية التحتية للطبيعة من ضمن أولويات سياسة مصر الاقتصادية حيث استعرضت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة فى الاجتماع السنوى للبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية بشرم الشيخ أهمية دمج اعتبارات صون التنوع البيولوجى عند تمويل البنية التحتية خاصة لخدمات النظام البيئى والطبيعة للدول الأفريقية والآسيوية الأمر الذى يسهم فى زيادة قيمة اقتصادية تصل إلى 44 تريليون دولار وهو ما يمثل 50% من إجمالى الناتج المحلى العالمى ، كذلك تحدثت الوزيرة ياسمين فؤاد عن المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار فى الطبيعة والفرص والتحديات مثل تدهور الطبيعة وفقدان خدمات النظام البيئى واسترشدت بقطاع السياحة الذى يعتمد على العديد من الشعاب المرجانية والتى تضار من الاستخدام السياحى المفرط، موضحة أهمية الإجراءات التى اتخذت فى مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجى كوب 15 والذى عقد فى مونتريال حيث تم التوافق بين رؤى

البنك المركزى ورجال المال وفق الإطار العالمى للتنوع البيولوجى واستراتيجيات التنوع البيولوجى الوطنية وهى فرص لتشجيع البنوك التنموية والمؤسسات التمويلية للعمل فى البنية التحتية الخضراء، وتحدثت وزيرة البيئة عن تجربة مصر فى التعامل مع المحميات الطبيعية بتحويل نحو 13 محمية والتى تمثل 15% من مساحتها إلى الإدارة الذاتية المستدامة مع دمج السكان المحليين واتاحة فرص عمل لديهم بما ساهم فى زيادة ايرادات المحميات لنحو 120% ، لذلك كان حرص وزارة البيئة على إطلاق النسخة الأولى لمنتدى الاستثمار البيئى والمناخى مع التركيز على تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودمج بعدى المناخ والتنوع البيولوجى.

ثانياً: خطوات الاصلاح الاقتصادى الوطنية:

تستهدف مصر تنويع مصادر التمويل لديها والذى بدأ فى إصدارها سندات الباندا باليوان الصينى فى السوق الصينية وهو طرح يأتى بعد نجاح إصدارها السندات الدولارية والسندات الخضراء وسندات الساموراى وهى سندات يابانية بقيمة 60 مليار ين يابانى أى ما يعادل 500 مليون دولار بأجل خمس سنوات .

والبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية يستهدف فى المرحلة المقبلة تخصيص 50 % من استثماراته فى العمل المناخى وذلك بحلول عام 2025 لدفع الجهود للتحول نحو الأخضر سواء بالتوسع فى المشروعات الذكية أو الصديقة للبيئة فى مصر وافريقيا، حيث استفادت مصر من التمويلات منخفضة التكلفة التى قدمها البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية وفق استراتيجية التحول للأخضر ، ويعد تنفيذ اكبر مشروع لتحديث الحافلات لتقليل معدلات التلوث فى مصر هو مشروع يهدف إلى تحويل محركات الحافلات من الديزل إلى الغاز الطبيعى المضغوط وهو بذلك يتماشى مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة – رؤية مصر 2030 – وهو مشروع تنفذه إحدى شركات صناعة السيارات لتحديث وتحويل 2262 حافلة من حافلات القطاع العام المصرى لاستخدام الغاز الطبيعى بمعيار انبعاثات (Euro 5) بما يحقق تقليل لمعدلات التلوث وتحسين مستويات البيئة بجانب إطالة عمر المركبة حيث تبذل الحكومة المصرية مجهودات متعددة فى مجالات الطاقة والنقل للتحول بهما إلى الاقتصاد الأخضر وفق استراتيجيات خفض التلوث حيث تضمنت استراتيجية رؤية مصر 2030 هدف تخفيض تركيزات الجسيمات الدقيقة العالقة بنسبة 50% بجانب أنها وضعت خطط لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى فى إطار الجهود الوطنية لمواجهة تأثيرات التغيرات المناخية ، حيث أشارت تقديرات البنك الدولى أن التدهور البيئى فى مصر والناتج عن تلوث الهواء يخفض من الناتج القومى بحوالى 2.4 مليار دولار سنوياً وهو ما يعادل 5 % من الناتج القومى ، لذلك وضعت مصر مبادرة Go Green للإلتزام بالنقل المستدام تحت رعاية وزارة البيئة حيث يعد النقل المستدام أحد ركائز الاستراتيجية المصرية للحد من الانبعاثات الكربونية ، كذلك تدعم الدولة مشروعات التوسع

فى خطوط مترو الانفاق والقطار السريع والمونوريل والقطار الخفيف والاتوبيس الكهربائى الترددى الأمر الذى يساعد فى خفض اعداد السيارات المارة بالمدن لنحو 15 % وتقليص انبعاثات المتوسط السنوى للجسيمات الدقيقة العالقة بالهواء والتى يتوقع أن تقل بنحو 30 % فى القاهرة .

وتهدف مصر من خلال التمويل من البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية إلى إقامة العديد من المشروعات من خلال تمويل يقدر بنحو 200 مليون دولار لتعبئة رأس المال الخاص بدعم وتطوير البنية التحتية المستدامة فى مجالات النقل الأخضر والبنية التحتية الرقمية بواسطة ضمان جزئى للديون من قبل البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية حيث ترنو الحكومة المصرية من خلال ذلك إلى جمع ما يعادل 500 مليون دولار بواسطة سندات مستدامة لطرحها للقطاع الخاص لمدة 3 سنوات فى نهاية عام 2023 وستتولى عائدات السندات المضمونة بدعم 4 مشروعات للبنية التحتية فى قطاع النقل والقطاع الرقمى من أجل خفض انبعاثات الكربون وفق اتفاقية باريس وذلك فى إطار التمويل السيادى المستدام فى مصر (SSFF) والتى تتبلور فى: تمويل توصيل الألياف الضوئية للمنازل (مشروع FTTH) وإعادة تأهيل خط ترام 1 بالإسكندرية وإعادة تأهيل خطى مترو القاهرة الأول والثانى ، بالإضافة إلى أن هذه السندات لها دور فى تنويع مصادر التمويل وذلك من أجل الأخذ فى الاعتبار أن تنظيم سوق السندات المقومة باليوان الصينى لها خصوصيات من قبل المصدرين الأجانب وهى التى يطلق عليها سوق سندات الباندا لحين أن تصل إلى تصنيف استثمارى ، ويجدر القول بأن البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية وبنك التنمية الأفريقى يهدفان من تلك المشروعات إلى تقديم ضمان جزئى للديون وفق تلك السندات حتى تصل إلى تصنيف استثمارى وتنجح فى جمع التمويل للمشروعات الأربعة .

ويصل ضمان الديون الجزئية المقترحه من البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية لنحو 200 مليون دولار تدفع باليوان الصينى شاملة عائدات السندات وأى فوائد مستحقة لكن غير مدفوعة ، كما سيقدم بنك التنمية الأفريقى ضمان يقدر بنحو 345 مليون دولار تدفع باليوان الصينى بجانب عائدات

السندات وأى فوائد مستحقة ولكن غير مدفوعة ، وقد وضعت مؤشرات لمراقبة نتائج وأداء المشروع بما فى ذلك الأداء البيئى والاجتماعى حيث تتولى وزارة المالية المراقبة وإعداد التقارير والتنسيق مع متعهد الاكتتاب لتوحيد المعلومات المطلوبة للتقارير النصف السنوية ويقوم البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية بإجراء المراجعات لاختيار وتنفيذ المشروعات الفرعية مثل زيادة الموقع والإشراف والتنظيم ، وقد وضعت وزارة المالية آلية للاتصالات الخارجية بهدف أن تكون آلية لمعالجة التظلمات لتسجيل الشكاوى والملاحظات وبالنسبة لمشروعات قطاع النقل تم إنشاء GRM بالهيئة القومية للأنفاق لترام الإسكندرية ومترو كارو ، وسيتم إنشاؤها بموقع المشروع للمجتمع وعمال البناء ، وبالنسبة للمشروع الرقمى أنشأت الشركة المصرية للاتصالات قنوات متعددة لتلقى المظالم ، وكلها آليات معالجة بجانب ألية الشعوب المتضررة من المشروع باللغة المحلية ، كذلك تطبيق السياسة البيئية والاجتماعية للبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية من خلال قائمة الاستبعاد البيئى والاجتماعى (ESEL) والمعايير البيئية والاجتماعية (ESSS) ويتضمن الهيكل التمويلى الذى يوفره البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية ضماناً لسندات سيادية صادرة عن الحكومة المصرية بحيث يدعم استخدام العائدات فى مشروعات فرعية تديرها الهيئة القومية للأنفاق والشركة المصرية للاتصالات .

أيضاً مشروع تطوير ميناء دمياط وهو المشروع الثانى فى إطار التعاون التمويلى والاستثمارى بين مصر والبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية وهو مشروع توسيع قدرة الشحن العابر ومناولة الحاويات فى ميناء دمياط من خلال اتفاقية امتياز (CA) لإنشاء البنية الفوقية ومعدات محطة الحاويات الثانية بالميناء (CTII) وبتمويل يقدر بنحو 100 مليون دولار ، حيث تمثل مراحل المشروع التصميم وإنشاء وتشغيل البنية الفوقية والتى تتكون من المعدات مثل رافعات الرصيف والرافعات الجسرية ذات الإطارات المطاطية والشاحنات أيضاً المرافق مثل الرصيف والكهرباء ، وتتولى هيئة ميناء دمياط مسئولية توفير وتمويل البنية التحتية اللازمة للمحطة متضمنة حفر الأراضى وأعمال الأساس وإنشاء وصيانة جدران الرصيف وتجريف قناة الوصول بالإضافة لجميع المرافق

ومسارات السكك الحديدية وطرق الوصول وقد تم التوقيع بين مصر والبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية فى مايو 2022 بفترة امتياز لمدة 30 سنة.

ثالثاً: شراكة مصر مع البنك الآسيوى

يُعد انضمام مصر للبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية قد عزز توفير تمويلات إنمائية ميسرة من البنك لمصر بقيمة 360 مليون دولار من بينها 210 مليون دولار وجهت تمويلات لنحو 11 شركة من شركات القطاع الخاص التى ساهمت فى تنفيذ مجمع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان بقدرات تصل إلى 2000 ميجاوات، أيضاً أتاح البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية ما يقرب من 150 مليون دولار فى شكل خطوط ائتمان للبنوك لتوفير إقراضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تحفز النمو المستدام وتوفير فرص عمل والتى نتج عنها تمكين القطاع الخاص بتمويلات ميسرة للقطاع الخاص بلغت 7.3 مليار دولار بجانب إتاحة 2 مليار دولار تم تمويلها لتحفيز القطاع الخاص.

كذلك ساهم البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية فى توفير تمويلات تنموية قدرت بنحو 300 مليون دولار لقطاع المياه من خلال مشروعات الدولة للإدارة المستدامة للموارد المالية ، كذلك تمويل مشروع مترو ابوقير الاسكندرية بتمويل تنموى بنحو بقيمة 250 مليون يورو وهو مشروع يسهم فى خفض التكدس المرورى بالاسكندرية والتحول لوسائل النقل الصديقة للبيئة، ويعد هذا المشروع شراكة بين البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية وبنك الاستثمار الاوروبى والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وهذا يتضح في الشكل التالي :

شكل رقم (1)

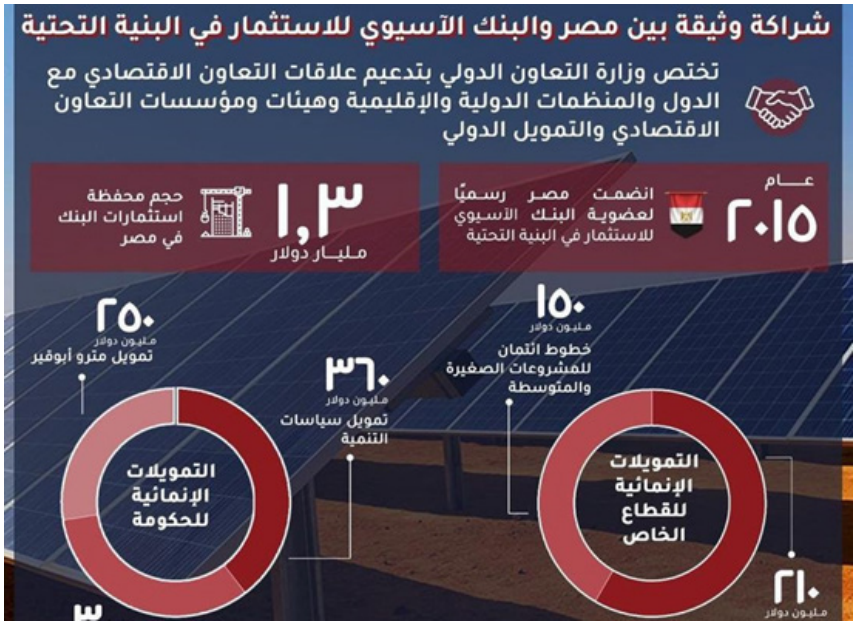

1. تاريخ نشأة البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية لتحقيق التنمية فى آسيا وأفريقيا

طرح شى جين بينغ الرئيس الصينى مبادرة بناء الحزام والطريق عام 2013 والتى من رحمها كان تأسيس البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية لتوفير الدعم المالى لتطبيق استراتيجية الحزام والطريق وهو ما دعا إليه الرئيس الصينى لدفع البنية التحتية للدول على طول طريق الحرير ، باعتبار أن احتياجات آسيا للاستثمار فى البنية التحتية تقدر وقتها 730 مليار دولار، ولا تستطيع مؤسسات التمويل متعددة الأطراف مثل البنك الدولى وبنك التنمية الآسيوى على توفيره بسبب ضخامة الأموال المطلوبة وطول دورة التنفيذ مع عدم استقرار الدخل لبناء البنية التحتية ، لهذا كانت منصة تمويل بناء البنية التحتية للاستفادة من التمويل الإقليمى التى يتيحها البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية.

يعد البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية مؤسسة مالية إنمائية متعددة الأطراف ، أهدافه تركز على دعم بناء البنية التحتية فى منطقة آسيا ، وهو بدوره يعزز أدوار البنك الدولى وبنك التنمية الآسيوى وليس يحل مكانهما ، ومن المتوقع أن يصبح مركز لتنسيق وتعاون المؤسسات التمويلية فى عام 2050 حيث تشير التوقعات المستقبلية زيادة عدد سكان آسيا لتصل نحو 3 مليار نسمة بما يشكلون 45% من سكان العالم مع زيادة متوقعة لزيادة التحول للسكنى بالمدن فى آسيا والتوجه نحو التحول الحضرى بنسبة 50 مليون نسمة تنتقل للعيش فى المدن ، ولمواجهة تلك الزيادة السكنية الكبيرة المتوقعة لابد لحكومات دول آسيا من وضع خطة مناسبة لبناء البنية التحتية واستثمار أموال بشكل واسع المجال .

والبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية يتعاون مع البنوك المتعددة الأطراف والمنافع لتعزيز البنية التحتية الآسيوية وتنمية الاقتصاد فى منطقة آسيا بما يأتى بالعديد من فرص التنمية للدول خارج آسيا وفتح أسواق لها من خلال التوسع فى طلب الاستثمار، الأمر الذى يمثل عنصر هام لتنمية الاقتصاد العالمى لذلك يمكن للبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية أن يسهم ويحرك اقتصاد آسيا والاقتصاد الدولى.

البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية هو بنك تنموى جديد متعدد الأطراف يبلغ عدد أعضائه المؤسسين 57 دولة ويضم فى عضويته دول خارج آسيا مثل بريطانيا والمانيا وفرنسا وايطاليا فهو مؤسسة مالية ذات قدرات عالية ومكمل للنظام المالي الدولي.

ويمكن القول أن البنك الدولى وبنك التنمية الآسيوى يدعمان إنشاء البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية من خلال الخبرات والجهود المشتركة من قبل الدول المشاركة تقدم أيضاً الإبداع وفق الخبرات المتاحة.

وخلال مرحلة التأسيس دعمت كثير من الدول والمؤسسات المالية إنشاء البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية لأنه يقوم على مبادىء العدالة والمصالح المتبادلة والصين هى أكبر مساهم فى البنك بنحو 50% من رأس المال

التأسيسى مع الأخذ فى الاعتبار أن تتعامل الصين على قدم المساواة والتوافق مع باقى الدول الأعضاء.

وتأمل الصين من خلال إنشاء هذا البنك إلى تقديم عدد من الأطروحات الجديدة لشكل العلاقات الدولية فى تلك المرحلة والتى تقوم على مفهوم التعاون والمنظور الثقافي، حيث أن الصين وضعت سلسلة من الإجراءات تتفق مع متطلبات الدول وتدفع عجلة التنمية المشتركة تحت مظلة السلام والتنمية كهدف للدبلوماسية الصينية لدعم التعاون الثقافى.

والبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية تركز خططه التنموية على مشروعات المال والطاقة والمعادن والتكنولوجيا من أجل تحقيق القدرة العالية والاستدامة لذلك يسعى البنك للابتكار عبر تعلم الخبرات الجيدة من المؤسسات المالية الأخرى متعددة الأطراف حيث ركزت الهيئة التحضيرية للبنك أن يكون الجهاز الإدارى شديد التبسيط ويوظف المختصصين فيه من كل أنحاء العالم المتخصصين فى طرق تنمية الاقتصاد الأخضر ومنخفض الكربون، فهو يرتكز على مفهوم الإدارة المتقدمة وفق الجهود المشتركة، وهو بنك يعتبر مؤسسة إنمائية متعددة الأطراف تعمق قواعد الاتصالات والتبادلات بين الدول المختلفة وتدفع لتعزيز بناء الحزام والطريق نحو العديد من فرص التجارة والاستثمار مع السعى لمساعدة الدول النامية فى تنمية اقتصادها، فهو بنك يخلق فرص واعدة لنظام الإدارة الدولي، مع التركيز على معالجة التلوث ومواجهة تغير المناخ حيث أن الاهتمام بالبنية التحتية يعطى أهمية لحماية البيئة وحماية السكان المحليين عند المشاركة فى بناء البنية التحتية .

والبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية هو أحد البنوك التنموية الكبرى يضم فى عضويته عدد من الدول الآسيوية مثل الصين وروسيا واندونيسيا والهند بالإضافة لبعض الدول العربية مثل السعودية والامارات وقطر والبحرين والأردن ومصر وبعض الدول الغربية من خارج الإقليم مثل كندا والمملكة المتحدة.

2. منظومة عمل البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية

وضع البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية برنامج للمهنيين من الشباب وهو عبارة عن مبادرة سنوية (AIIB YPP) تركز على اختيار وتوظيف المهنيين من الشباب المؤهل من مختلف أنحاء العالم ، وهى مبادرة يتقدم إليها آلاف المرشحين للحصول على فرص عمل كموظف مدنى دولى فى البنك ، حيث يتم الاختيار وفق قواعد ليتمكن المشارك فى برنامج التطوير المهنى من الانطلاق لبدء حياته المهنية مع المبادرة ، لذلك فهى فرصة خاصة لأصحاب الخبرات المبتدئين فهى وظائف لا تتطلب خبرة عمل واسعة هذا بالإضافة إلى حزمة المكافآت التنافسية والتنقل الوظيفى والدعم الذى يحصل عليه الشباب الذى يتم اختياره ، ولتحقيق التنافسية العالية يتم اختيار ما بين 8 إلى 12 شاب فقط فى البرنامج يمثلون جنسيات مختلفة هذا بجانب تقديم بعض المعلومات لمساعدة الشباب فى التقدم للمبادرة وعادة يعمل الشباب الذى يتم اختياره فى تلك المبادرة للعمل فى مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتخطيط العمرانى والنقل والطرق والسكك الحديدية والطرق والموانىء والمطارات والإدارة البيئية والاتصالات السلكية واللاسلكية وإدارة النفايات والصرف الصحى ، وفى السنة الأولى هى فترة اختبارية للشباب يحصل فيها على راتب وبعض المزايا وعند اجتياز الفترة بنجاح يجدد له لمدة عامين وفق الاحتياج وإذا كان الأداء للشباب عالى يتم إبرام عقد موظفين لمدة 3 أعوام قابلة للتجديد .

ويرى بعض الاقتصاديين ان البنك هو منافس للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى (عملهما تحت لواء الأمم المتحدة) وهى جهات تمويلية تواجه اتهامات وقوعها تحت سيطرة الولايات المتحدة والدول الغربية ، وأن بنك التنمية الآسيوى فى قارة آسيا والذى يقع مقره فى مانيلا عاصمة الفلبين ويتبع أيضاً الأمم المتحدة أيضاً يواجه اتهامات من بعض الحكومات لتعرضه للسيطرة من قبل اليابان والولايات المتحدة ، على حين تعقد الآمال فى البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية والذى تدعمه الصين ببعض القيم التمويلية لإعادة تشكيل النظام المالى العالمى ومن أجل دعم الدول النامية فى مشوارها نحو التنمية المستدامة ، حيث أكد خبراء مصريون أن البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية أكثر

نفعاً لدول العالم النامية التى تواجه عجز فى بنيتها التحتية وتحتاج لتمويل خططها التنموية الطموحة هذا فضلاً عن عدم وجود املاءات سياسية أو ضغوط اقتصادية بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة والتسهيلات الائتمانية ، وجدير بالذكر أن البنك يخصص نسب عالية من التمويلات الاستثمارية لحماية البيئة ومكافحة تغيرات المناخ بما يتيح الفرص للدول المتضررة من التغيرات المناخية الحصول على القروض اللازمة لتنفيذ خطط الحماية وبأسعار فائدة مخفضة نظراً لتوافر حزم تمويلية ساهم من خلالها البنك فى تنفيذها مثل مشروعات الطرق والمطارات وأبراج الاتصالات وإسكان ذوى الدخول المنخفضة ، والبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية يعطى أهمية للقارة الأفريقية لتحقيق خطوة فعالة نحو التنمية ويعتبر أن مصر هى مفتاح افريقيا لذلك يرتكز التعاون الاستثمارى بين مصر والبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية على عدة ركائز أساسية تتفق مع أهداف استراتيجية التنمية المصرية لعام 2030 وهى تعزيز الاستدامة المالية وتحفيز مشاركة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى والتمكين الاقتصادى للمرأة .

وقد أعلن البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية أن عدد أعضائه قد ارتفع عام 2023 ليصبح 109 دولة ، بعضها دول افريقية حيث يرى الخبراء هذا التوسع فى عدد الأعضاء والذى يمثل 81% من سكان العالم ولديهم 65% من الناتج المحلى العالمى يمكن أن يخلق شراكات بين قارتى آسيا وأفريقيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى افريقيا وفق أجندة افريقيا 2063 ، كما أن هذا التزايد والإقبال من جانب دول العالم للانضمام إلى البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية فى فترة أقل من 10 سنوات مؤشر لنجاح التمويلات واستثمارات البنك فى دفع عجلة التنمية بالدول النامية .

وفى استعراض رحلة تطور النمو الهائل للبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية حيث انضم إليه عام 2022 نحو 21 دولة آسيوية صغيرة (نيبال – اوزباكستان – كمبوديا – لاوس) وبعدها اعلنت اقتصادات كبرى انضمامها مثل المملكة المتحدة – فرنسا – المانيا – ايطاليا – سويسرا – البرازيل – استراليا – روسيا- كوريا الجنوبية ، بجانب بعض دول الشرق الأوسط مثل مصر وعمان

وقطـر والسـعودية ، وامتنعـت اليابـان والولايـات المتحـدة عـن الانضـمام معللـة بوجـود مخـاوف بشـأن الطبيعـة الغامضـة لاقـتراح تأسـيس البنـك الجديـد ، ويتزامـن تأسـيس البنـك الآسـيوى للاسـتثمار فى البنيـة التحتيـة مـع خطـة الصـين لزيـادة علاقاتهـا التجاريـة والاقتصاديـة مـع دول أوراسـيا وافريقيـا وتتخـذ الحكومـة الصينيـة خطـوات مدروسـة فيـما يخـص البنيـة التحتيـة داخـل الصـين وأيضـاً الاقتصـادات الناشـئة فى قـارة آسـيا حيـث يوفـر البنـك مـن خـلال إطـار التصديـر للعاصمـة بكـين العمالـة ورأس المـال والخـبرة بمـا يتوافـق مـع أهـداف الصـين فى الحصـول عـلى القـوة العالميـة وزيـادة المسـاهمة فى النظـام المـالى العالمـى لليـوان الصينـى .

3-مساهمات البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية فى آسيا

- مـشروع النقـل الحـضرى فى مومبـاى بالهنـد لتحسـين خدمـة بعـض محطـات السـكك الحديديـة لتكـون مسـتدامة بيئيـاً بتمويـل 100 مليـون دولار ، حيـث يتضمـن المـشروع تجديـد مناطـق الدخـول والخـروج مـن السـكك الحديديـة فى الضواحـى مـع بنـاء جسـور إضافيـة للمشـاة بالإضافـة إلى عـدد مـن الممـرات المعلقـة مـع تحسـين حركـة الـركاب مـن خـلال بنـاء مكاتـب للتذاكـر ومراحيـض فضـلاً عـن توسـيع المنصـات والسـلالم المتحركـة والمصاعـد ومواقـف السـيارات ، وهـى أعـمال تطويريـة للمرافـق مـع مراعـاة الأشـخاص ذوى الإعاقـة ، وقـد تـم وضـع تلـك المواصفـات لبنـاء المحطـة وفـق معايـير حددتهـا لجنـة المبـانى الخـضراء الهنديـة ، هـذا بجانـب أن المـشروع لـه دور آخـر فى دعـم بنـاء القـدرات والدراسـات الفنيـة .
- مـشروع تحسـين قـدرة المرافـق العامـة الحيويـة للصمـود أمـام الكـوارث مـع تعزيـز الاسـتعداد لحـالات الطـوارىء والمرونـة فى مدينـة اسـطنبول بتركيـا وهو مـشروع بتمويـل يقـدر بنحـو 150 مليـون يـورو ، وهـو يوجـد للتخفيـف مـن آثـار الـزلازل والتأهـب لحـالات الطـوارىء ، حيـث يمـول البنـك الآسـيوى للاسـتثمار فى البنيـة التحتيـة مـن خـلال عمليـات تحديـث هيكلـة وإعـادة بنـاء بعـض المبـانى العامـة ذات الأولويـة مثـل المستشـفيات والمرافـق لتعزيـز الاسـتعداد لمدينـة اسـطنبول لحـالات الطـوارىء مـن خـلال تعزيـز قـدرة مديريـة الكـوارث والطـوارىء للتخفيـف مـن المخاطـر الزلزاليـة للمرافـق

العامة وإنقاذ الأرواح مع ضمان استمرار تشغيلها فى حالة وقوع زلزال مثل المدارس والمستشفيات ودور رعاية المسنين ودور رعاية الايتام ويضم المشروع 40 مبنى تم تصميمها بناء على قواعد موضوعة وفق برنامج بناء القدرات المؤسسية .

- مشروع دعم تحويل الطاقة فى كازخستان من خلال توسيع القدرة المركبة لطاقة الرياح بتمويل يقدر بنحو 40 مليون دولار ، حيث يعتمد المشروع على تطوير وإنشاء وتشغيل محطة طاقة الرياح بقدرة 100 ميجاوات ، وذلك الحاقاً لمحطة جاناتاس لطاقة الرياح فى منطقة ساريسو فى منطقة أزمجيل بكازاخستان على أن يتم ضمه لمحطة جاناتاس .
- مشروع دعم وتحديث شبكة توزيع الكهرباء ذات الجهد المتوسط والمنخفض فى منطقة أولوداغ بتركيا بتمويل يصل إلى 28 مليون دولار ، وهى منطقة عدد سكانها يصل إلى 5.1 مليون نسمة وتضم مقاطعات متاخمة لبحر مرمرة مثل بورصا وباليكسير وجناكالى ويالوفا ، وتعتبر هذه المحطة ضمن 21 محطة أُنشئت عام 2010 فى تركيا وتقوم بإنتاج 19.6 تيراوات فى الساعة وهو يمثل 8% من إجمالى الطلب على الكهرباء فى تركيا ، لذلك ينتظر أن يدعم المشروع فى توسيع وإعادة تأهيل وكفاءة شبكة توزيع الكهرباء فى أولوداغ بجانب شراء وتركيب وتشغيل الخطوط الهوائية ذات الجهد المتوسط والمنخفض بجانب الخطوط تحت الأرض وخطوط توصيل النقل ، وسوف يساعد هذا المشروع على تقليل انقطاعات التيار الكهربى والتحكم فى السرقة بجانب أنه يمكن من خلال المشروع التوسع فى رقمنة الشبكة ، وقد تم تعزيز تحسين كفاءة وموثوقية الشبكة وفق معايير البيئة والسلامة التشغيلية بما يضمن الاستدامة وتحسين متوسط عمر المعدات .
- مشروع تعزيز الاستثمارات والنمو المستجيب للمناخ فى الأردن وهو مشروع بتمويل مشترك بحوالى 200 مليون دولار ما بين البنك الدولى والبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية ، والذى بدأت فعالياته فى نوفمبر 2021 فى ثلاث مجالات تتمثل فى تحسين الخير المالى للاستثمار العام لضمان تحقيق الأهداف الوطنية للمناخ ، كذلك تحسين البيئة

التمكينية للأعمال التجارية ورفع قدرة المؤسسات على جذب الاستثمار الخاص والتمويل المناخى خاصة فى قطاع السياحة ، أيضاً توليد البيانات اللازمة لوضع السياسات وتنفيذها لخلق حوار بين أصحاب المصلحة .

- مشروع تعزيز الإطار السياسى والمؤسسى لتحسين الإدارة المالية وتحسين الإطار التنظيمى لتعزيز النمو والقدرة التنافسية بدولة باكستان وذلك من أجل اقتصاد مستدام لتمويل سياسات التنمية ، والمشروع تمويله بالشراكة ما بين البنك الدولى والبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية بنحو 250 مليون دولار وذلك فى إطار مرفق التعافى من الأزمات الناجمة عن فيروس كورونا ، والبرنامج عبارة عن أهداف عملية لتعزيز إدارة الاقتصاد الكلى ودعم نمو اكثر استدامة وشمول من خلال التخفيف للآثار الاجتماعية والاقتصادية التى واكبت فيروس جائحة كورونا وذلك لمساعدة الحكومة الباكستانية على تنفيذ عدد من الاصلاحات السياسية المهمة لتسريع التعافى الاقتصادى وبناء أسس للنمو المستدام ومعالجة القيود المؤسسية والسياسية التى تواجه الإدارة المالية مع تحفيز الاستثمارات من القطاع الخاص للحد من الفقر ،ويخطو المشروع نحو هدفين لتعزيز الإطار السياسى لتحسين الإدارة المالية ، وتحسين السياسات المالية لتعزيز النمو والقدرة التنافسية ، وكل تلك الإصلاحات لتعزيز الإدارة المالية العامة والديون مع التوسع فى القاعدة الضريبية وإزالة الحواجز التجارية وترشيد دعم قطاع الطاقة .
- مشروع زيادة جودة ولوجستيات الشحن الجوى الدولى فى مدينة هوبى بالصين وذلك من خلال تصميم مشروع إنشاء مجمع لوجستى مساحته 95 هكتار بجوار مطار Hubei Ezhou Haaku بتمويل يصل إلى 400 مليون دولار وهو أول مطار مخص للشحن فى آسيا ، وتشمل عمليات التطوير الحركات الجمركية والتخزين والمعالجة الجمركية وخدمات التجارة والشحن ، ويركز المشروع على البنية التحتية للعمليات الجمركية والخدمات اللوجستية الجمركية بجانب نقاط التفتيش الجمركية ومحطات الشحن الدولية ومراكز المعالجة الجمركية والمستودعات الجمركية ، كذلك

سوف يتم بناء مراكز أعمال للتجارة والمكاتب والمعارض ، وسوف يتولى المشروع توفير معدات الإشراف الجمركى للمناطق الجمركية ومعدات ومرافق فحص الشحن الجوى بجانب منصة للمعلومات لتشغيل المجمعات اللوجستية بالإضافة للمرافق الداعمة مثل الجسور وطرق الوصول واعمال المناظر الطبيعية ، ويركز المشروع على تعزيز إجراءات الإشراف الجمركى المبتكرة بهدف تحقيق مكاسب فى الكفاءة أثناء عمليات الاستيراد والتصدير لجذب أكثر من 600 الف طن من الشحن الجوى الدولى وتسهيل الانشطة التجارية عبر الحدود بحلول عام 2030 ، لذلك من أهداف المشروع أيضاً احتضان الأعمال الجديدة المتعلقة بالطيران والتى تتضمن الإصلاح والصيانة والتجارة الإلكترونية عبر الحدود وتخزين سلسلة التبريد الدولية والشحن بالإضافة إلى تطوير مركز عالمى للشحن الجوى (إتشو) والبوابة الرئيسية .

ومن أجل دعم التنمية الخضراء يعد مشروع توسيع مطار يونان كونمينغ تشانغشوى فى جنوب غرب الصين هو تحسين لأشكال الاتصال الجوى لمناطق جنوب شرق وجنوب آسيا ، حيث يهدف المشروع الممول بنحو 500 مليون دولار من البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية إلى إنشاء النية التحتية الجوية للجزء الشرقى للمطار ، كذلك إنشاء ساحة المطار ونظام الإضاءة والمرافق المرتبطة حول المبنى رقم 2 هذا بالإضافة إلى توفير مركبات الخدمة الكهربية ووحدات الطاقة الأرضية ومعدات مراقبة نسب الضوضاء ، ويهدف المشروع إلى تعزيز الدعم الفنى وبناء القدرات .

الخاتمة :

يركز البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية على البنى الأساسية فى مشروعاته وفق مبادىء مصرفية ومعايير وحوكمة متعددة الأطراف وذلك لتحقيق أن يصل تمويل المشروعات المرتبطة بالمناخ بتمويل يصل إلى 50% وذلك وفق نهج يتخذه البنك من خلال عدة نقاط:

1- أن البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية يعطى الأولوية للاستثمارات فى البنية الأساسية الخضراء والتى تحقق تحسينات بيئية محلية ومخصصة للعمل المناخى مثل مشروعات الطاقة المتجددة ووسائل النقل منخفضة الكربون وكذلك تحسين إدارة المياه والصرف الصحى ومكافحة التلوث وتعزيز خدمات النظام البيئى، حيث وضع البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية هدف طموح ليصل تمويل المناخ إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2030.

2- وضع البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية هدف لأن تمثل المشروعات التى تزيد فرص التجارة الإقليمية فى آسيا عبر الحدود لنحو 30% بحلول عام 2030 وذلك لتعزيز التعاون الاقليمى وزيادة النمو الاقتصادى فضلاً عن إعطاء الأولوية للمشروعات التى تربط البنية التحتية الحيوية للاقتصادات الآسيوية غير المرتبطة حالياً لدعم الترابط بين الحدود، هذا بالإضافة إلى الاستثمار عبر الاقتصادات الآسيوية وخارجها.

3- يخطط البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية لتوفير تطبيق التكنولوجيات المتطورة لزيادة الانتاجية وتحقيق الكفاءة والمرونة وادماج الحوكمة طوال فترة دورة حياة المشروع.

ويجدر القول أن البنك الآسيوى للاستثمار فى النية التحتية يشارك فى تمويل المجالين الأولين ، وكانت نتائج البرامج قوية فى التنفيذ خاصة فى السنة الأولى وحققت مؤشرات عالية فى العام المالى 2021 و2022 ، وقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى أن قامت الحكومة الأردنية بإعادة تخصيص الموارد المالية للحماية الاجتماعية لمواجهة تلك التحديات وطلبت من البنك الآسيوى

للاستثمار فى البنية التحتية تقديم تمويل إضافى بنحو 200 مليون دولار فى 2023 حيث تم إعادة هيكلة البرنامج الهيكلى الأصلى فى ضوء إعادة التنظيم المؤسسى والتحولات فى السياسة العامة ، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة الأردنية طلبت من البنك الدولى الممول الرئيسى للبرنامج قرض يقدر بحوالى 400 مليون دولار وتم التنفيذ فى 2023 ، وقد أعلنت الحكومة أن هذا التمويل الإضافى ساهم فى تعزيز فعالية التنمية المستدامة المالية للاستثمار العام مع ضمان زيادة الدعم للاستثمارات العامة خاصة فى مجال المناخ مثل تعبئة التمويل الأخضر وتمويل المناخ وخلق فرص عمل للنساء وتحقيق تحسين فعالية الحكومة ووضع سياسات تشاركية قائمة على زيادة الاستثمار العام والخاص خاصة فى مجال الاقتصاد الأخضر .

التوصيات:

استنبطت الدراسة عدة توصيات يمكن إيجازها على النحو التالى:

1- باعتبار مصر بوابة القارة السمراء يمكنها من خلال تحالفات افريقية وبمساعدة مالية من البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية والبنك الافريقى فى تنفيذ مشروعات تنموية لخدمة القارة خاصة فى مجالات الطاقة المتجددة وإدارة المياه بشكل مستدام .

2- يمكن من خلال التمويلات الائتمانية من البنك تمكين القطاع الخاص من تنفيذ مشروعات تخدم المناخ مثل إنشاء محطات تحلية المياه لرى زراعات تتحمل درجات الحرارة بأساليب للرى المستدام .

3- إمكانية الاستفادة من التمويلات الائتمانية التى يتم الحصول عليها من البنك فى تنفيذ مشروعات تخدم الشباب والمرأة لتسهيل تمكين المرأة وتحقيق التنمية للشباب.

المراجع

1- Asian Infrastructure Investment Bank (IAAB) https://aiib.org

2- Information and Decision Support Centre (IDSC) https://idsc.gov.eg

3- Middle East News Agency (MENA) https://www.mena.org.eg

4- Ministry of Finance - Arab Republic of Egypt https://mof.gov.eg

5- East asiaforum.org https://www.eastasiaforum.org

6- Ministry of Environment https://www.eeaa.gov.eg

7-Ministry of International Cooperation https://moic.gov.eg

8- AIIB Annual Report and Financials (2020)

9- Organization - World Bank worldbank.org https://www.worldbank.org